مجلة العلوم الإنسانية ـــــ عدد 20- ديسمبر 2003، ص.ص. 69-85

القيم من منظور اجتماعي "مقاربة نظرية"

ملخص

تعددت الدراسات الميدانية، وتنوعت المقاربات النظرية حول موضوع القيم باعتبارها محددا لكل سلوك بشري.

وهذا المقال يندرج ضمن محاولة تحليل القيم وتفسيرها من خلال سياق المنظور الاجتماعي وما يحويه من اتجاهات سوسيولوجية.

أ.د/ حميد خروف
قسم علم الاجتماع
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

تبرز التحليلات لمفهوم القيم حقيقة مهمة مؤداها أن القيم تعد محددا جوهريا من محددات السلوك الإنساني، إذ تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها. وتعتبر القيم في هذا المجال من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الاجتماعية، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك وأهداف الأفراد.

ولعل قيام الفلاسفة والعلماء بدراسة موضوع القيم يعكس الاهتمام الكبير بتحليل طبيعتها، ذلك لأنها تتصل بكل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية والجمالية للأفراد والجماعات، وأنها تلعب دورا بارزا في تحديد جوانب السلوك الإنساني.

ومن هذا المنطلق كانت دراسة القيم ومازالت محور خلاف أساسي بين المدارس والاتجاهات الفكرية، الأمر الذي أدى بفوج مرنج Von Mering إلى القول بأنه في ميدان القيم نجد جدبا في النظريات المتناسقة وخصبا في النظريات المتضاربة، ولعل السبب في هذا التضارب هو الخلط بين مجالين:

- يتصل الأول منهما بالممارسة اليومية، حيث تشارك في صوغها شؤون لحياة المعتادة.

Résumé

Les recherches empiriques se sont multipliées, ainsi que les diverses approches théoriques autour de la problématique des valeurs et de leurs impacts sur le comportement humain.

Cet article dans une perspective d'analyse et d'explication des valeurs à travers l'approche sociale, englobant les différentes attitudes sociologiques.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2003.

- أما الثاني فهو مجال الدراسة النظرية، حيث تتناولها بالبحث الفلسفة ومختلف العلوم الاجتماعية بطرق متباينة (Von Otto Mering: 1961, 63-64).

لذلك فانطلاقا من التباين الجوهري في تحديد مدلول القيمة، ليس ثمة تصنيف موحد لمواقف الدارسين من نظرية القيمة، الأمر الذي حضيت معه هذه المسألة باهتمامات متعددة قصد محاولة بحث طبيعة القيم وتفسير مدلولها، وذلك لارتباطها بجوانب متعددة، أخلاقية وسيكولوجية واجتماعية واقتصادية. فقد نجدها تتمثل إما في مدار تأملات الفيلسوف المثالي، وإما في مجال الدارس السيكولوجي للتكوين النفسي للفرد أو في إطار مشاهدات الباحث السوسيولوجي وافتراضاته، ويقول ريمون رويه R. Ruyer في هذا الصدد:" لعل المرء لا يعجب من تشتت المؤلفات التي تبحث موضوع القيمة بحثا قاصدا إذا فطن إلى أن نظرية القيم لم تنبثق عن جهد فيلسوف واحد، وإنما تضافرت في صنعها طائفة من العقول الممتازة التي عملت بصورة متفرقة مبعثرة " (Nicholas Rescher: 1969, 2-4).

تختلف هذه التصنيفات باختلاف المحتوى النوعي للقيمة أو بتصور الباحث لمكانة هذه القيمة في مذهبه من حيث هي وسيلة أم غاية، ذاتية أم موضوعية، نسبية أم مطلقة. ولكي نبسط معالم هذا الخلاف حول تفسير طبيعة القيم، نصوغ المسألة في سؤال مؤداه: هل قيم الأشياء تحدد بمعزل عن خبرة الناس بها في الحياة الواقعية؟ أم أن قيم الأشياء في حياة الناس تستمد من خبراتهم بها؟ وقد تعددت وتضاربت الآراء، حيث نجد نظريات تفترض أن قيمة الشيء كامنة في ذاته وتعبر عن طبيعته، وهي بذلك "أي القيم" مستقلة عن ذات الإنسان، في حين تفسر بعض النظريات الأخرى قيم الأشياء بأنها تقدير ذاتي يشتق من ذات الشخص المتفاعلة مع خبراته (هلا محمد إبراهيم: 1986، 95).

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف والتعدد بين باحثي القيم، فإنه يمكن التمييز بين الباحثين من حيث المنظور الذي يعتمده الواحد منهم في دراسة القيم وتفسير طبيعتها – تيسيرا للفهم- سواء من حيث مصدرها أو كيفية معالجتها. إلا أن تحليلنا يتمحور حول المنظور الاجتماعي، ومن ثم نحاول التركيز على إبراز مختلف الاتجاهات السوسيولوجية التي تضفي على القيمة طابعا خاصا. فلقد حاول الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد الإعراب عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقيم، مضيفين إليها عنصرا طالما تجاهله الفلاسفة وبعض أصحاب المنظور السيكولوجي الذين وقفوا عند حدود المصادر الفردية وحدها، يتمثل في تأثير المجتمع وبنيته في نشأة القيم وصدورها ومدى تأثيرها.

إن أصحاب المنظور الاجتماعي – بحكم منهجهم العلمي- مضطرون إلى دراسة القيم كما تبدوفي مجتمع بشري يرتبط بمكان معين وزمن محدد، ويخضع لظروف بعينها، وبالتالي فان القيم تتطور – في نظرهم- بتطور المجتمع الذي توجد فيه، فهي تكون بذلك قطعا نسبية متغيرة، غير أنهم يختلفون في التوكيد على نوع القوانين التي تكون أشد أثرا في الإنسان. هل هي القوانين البيولوجية أم هي النفسية أم الاقتصادية أم

الثقافية ؟ لكنهم متفقون على أن أحكام القيمة تقبل الحكم عليها بالصدق أو الكذب على أساس من الأدلة التجريبية (صلاح قنصوة: 1980، 65-66).

إن القيم تعتبر عنصرا مشتركا في تركيب البناء الاجتماعي، ويرى علماء الاجتماع أن القيم من صنع المجتمع، وأنها تعبير عن الواقع. فالقيم حقائق واقعية توجد في المجتمع، ويحاول عالم الاجتماع عند دراسته للقيم أن يحللها ويفسرها ويقارن بين الجماعات المختلفة وتأثير القيم في السلوك (محمد سعيد فرج: 1980، 380-381). لذلك فقد طرحت قضية سوسيولوجية القيم كأحد المحاور الرئيسية التي انشغل بدراستها العديد من الباحثين الاجتماعيين بحيث تجسد ذلك في كتابات الكثير من علماء الاجتماع المحدثين أو المعاصرين إيمانا منهم بأنه توجد علاقة وظيفية بين القيم (باعتبارها ظاهرة اجتماعية) وسائر الظواهر الاجتماعية الأخرى السائدة داخل البناء الاجتماعي للمجتمع. وبالرغم من وحدة المنظور لدى هؤلاء العلماء في معالجتهم للقيم إلا أنهم يختلفون في تفسير طبيعتها وأسباب تغييرها، لذلك ظهرت على مسرح الفكر الاجتماعي اتجاهات فرعية تنضوي تحت لواء المنظور الاجتماعي، محاولة تفسير القيم من حيث نشأتها ومصدرها واكتسابها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى.

ولوحلنا مدارس علم الاجتماع المختلفة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمنا أو صراحة في كافة المدارس بداية من المدرسة الفرنسية وخاصة عند اميل دوركايم E. Durkheim الذي حدد مكونات الظاهرة الاجتماعية بأنها نظم اجتماعية لها صفة الضغط والالتزام، كما أنها تتكون من الرموز الاجتماعية والقيم والأفكار والمثل، وتأكيده كذلك على مفهوم الضمير الجمعي في تحديد الضبط داخل المجتمع (أحمد مصطفى خاطر: 1990، 111-112).

أما المدرسة الإنجليزية وعلى رأسها " هربرت سبنسر " وما طرأ على النظرية العضوية من تغيرات أدت إلى ظهور نظرية التطور التي تؤمن في أساسها بالتعدل في نسق التوقعات لابد وأن تكون القيم السائدة في المجتمع هي ضمن الاعتبارات الأساسية في تحديد هذه التوقعات (أحمد مصطفى خاطر: 1990، 112-113).

في حين يلاحظ أن المدرسة الألمانية وعلى رأسها "ماكس فيبر" كان لها اهتمام بأثر القيم وتدخلها في تحديد مسار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بينما اهتدى اليها كل من ماكس شيللر M. Sheller وكارل مانهايم K. Manheim نتيجة للسياق السوسيوتاريخي.

أما المدرسة الأمريكية، ولنأخذ عنها على سبيل المثال لا الحصر كل من سوروكين P. Sorokin و تالكوت بارسونز T. Parsons فسوف نجد أن الأول منهما حاول الوصول إلى تعميمات عن التغير الاجتماعي والثقافي من خلال تاريخ الإنسانية كمؤشر محدد للقيم، ويعبر عن التفاعل على أساس أنه ظاهرة اجتماعية ثقافية تتكون من ثلاث عناصر:

- الشخصية كفاعل.
- المجتمع باعتباره المجموع الكلي للمتفاعلين.

- الثقافة وهي المجموع الكلي للمعاني والقيم والمعايير الناشئة عن الشخصيات المتفاعلة.

وبالتالي نبحث عن القيم من خلال تتبع الأشكال الثقافية. أما " تالكوت بارسونز " فنجد في نظريته عن الفعل الاجتماعي تأكيده على أن الموجهات الدافعية أو القيمية هي إحدى أركان الفعل الاجتماعي ومن ثم تتحقق القيم في أدوار وموجهات ومواقف، وهو ما يتضمنه الإطار المرجعي للفعل (أحمد مصطفىخاطر: 1990، 113-115).

وفيما يلي عرض تفصيلي لبعض إسهامات هؤلاء العلماء في إطار الاتجاهات التالية:

1- **الاتجاه الماركسي**:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القيم حقائق واقعية توجد في إطار اجتماعي واقتصادي، فهي ترتبط بحياتنا العملية ارتباطا وثيقا. وينطلق مفكر وهذا الاتجاه في تفسيرهم للحياة الاجتماعية من منطلق مؤداها: إن التاريخ تتحكم في مسيرته قوانين موضوعية لا تخضع لارادة الأفراد أو الجماعات، وهذه هي حتمية التاريخ من وجهة نظرهم. كما يعد البناء الاقتصادي للمجتمع هو المصدر الرئيسي للقيم لأن هذه الأخيرة تتشكل وتتطور بتطور النسق الاقتصادي، وذلك لوجود رابطة وطيدة وتأثيرات تبادلية بين البناء التحتي والبناء الفوقي. فالبناء التحتي يؤدي حتما إلى حدوث تغييرات في البناء الفوقي وبالتالي في القيم باعتبارها إحدى مكوناته، كما يؤول البناء الفوقي بدوره إلى حدوث تأثيرات في علاقات الإنتاج سواء كان هذا التأثير إيجابيا فيسرع بتغيير البناء الاقتصادي، أو سلبيا فيعوق عملية التغيير في ذلك البناء. وأن العامل الذي يتحكم في تطور العالم لا يعود إلى الفكر وإنما هو الأحوال الاقتصادية التي تسود أي مجتمع في أي مرحلة من مراحل تطوره، وبالتالي تكيف تفكير أفراده وتحدد أساليب تطورهم وأنماط سلوكاتهم. وفي هذا المعنى يقول ماركس K. Marx ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم بل العكس من ذلك فان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم (Wilbert E. Moore, Bert M.Cock: 1967, 20-23).

كما كشف هذا الاتجاه عن حقيقة مهمة مؤداها أن القيم نسبية، ذات طبيعة دينامية، متطورة ومتغيرة بتغيير الأوضاع الاقتصادية، ومختلفة باختلاف المراحل التطورية التي يمر بها المجتمع، كما أنها تتباين بتباين الوضع والظروف المادية للطبقات المكونة للبناء الطبقي في المجتمع، لذا فالقيم الإنسانية المطلقة لا يمكن أن توجد في مجتمع يتسم بالصراع بين الطبقات لكنها سوف توجد قطعا حينما تزول الملكية ويزول معها استغلال الإنسان للإنسان وهذا لا يكون إلا بتحقق الشيوعية تحققا كاملا (Wilbert E. Moore, Bert M. Cock: 1967, 17-18).

2- الاتجاه الوظيفي:

يستند هذا الاتجاه إلى التصور العضوي (*) للمجتمع، هادفا إلى الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق تكامل النسق ككل لاستمراريته أو للإضرار بهذه الاستمرارية، غير أن تكامل الأجزاء لا يتم دائما على نحومثالي مما يدعوإلى تكيف

هذه الأجزاء مع المؤشرات الداخلية والخارجية وضرورة توفير أساليب الضبط لإعادة التوازن.

ويرى "دوركايم" من هذا المنطلق أن الإنسان الذي ينتمي إلى مجتمع ما لا يدرك ذاته ولا الآخرين إلا بتوسط التصورات المشتركة التي ترجح في كيانه جانب الوجدان الاجتماعي، وتنظم حاجاته الفردية حيث أن المجتمع يضع الإنسان على صورته، وليست القيم إلا تعبيرا عن رغبات الأفراد في إرضاء المجتمع الذي ينتمون اليه، لأنه لا يمكن أن نتصور كائنا متوحدا إلا بلغة المجاز، ذلك أن الضمير الفردي يعكس بيئة الجماعة التي ينتمي إليها وفيه تلتقي تعاليمها، لأن القيم الأخلاقية التي يؤمن بها الفرد ويرعاها في سلوكه إنما تحدد بعض الأحوال الثابتة في الفكر الجمعي، فتعين الخير والشر تبعا لطبيعة المجتمع الراهن وهذه القيم تتغير لكون أن طبيعة الظواهر الاجتماعية هي الأخرى في تغير مستمر (Madeleine Grawitz: 979 , 110-112).

يذهب "دوركايم " كذلك إلى القول بأن القيم موجودة وجودا خارجيا عن الشخص الذي يصدر أحكام القيمة، فهي تتصف بصفة مستقلة عن كيفية الإحساس به في لحظة الحكم، وهي تطابق نوعا من الحقائق الموضوعية والموجودة خارج الذات (اميل دوركايم: 1961، 152-153).

ولقد رفض دوركايم الرأي القائل بوجود القيمة في الموضوع ذاته (أي ذات خاصية باطنية في الشيء، تؤثر في الذات أو أن الذات هي التي تخلع القيمة على الشيء) مبررا رأيه بعدم وجود أي تناسب بين خصائص الأشياء من جهة، وبين قيمها من جهة أخرى، مؤكدا أن جميع القيم تقدير للأشياء، فهي تنجم عن العلاقة التي تربط الأشياء بالمظاهر المختلفة للمثل العليا، وهذه الأخيرة ليست أمور مجردة أو تصورات فكرية خالية من أي فعالية، بل هي تتمثل في تصورات جمعية، وأمور مرغوب فيها وعوامل محركة تتجسد في الواقع، كما أنها تتغير لأنها تنجم عن طبيعة الأشياء نفسها في عالم واقعي، وبالتالي ترتبط بحياتنا العملية، لذا فإن طبيعة القيم تعتمد على المواقع التجريبية وأن مصدرها هو المجتمع أو العقل الجمعي الذي له صفات الظواهر الاجتماعية، فالقيم متداخلة في عدة أنساق كالدين والاقتصاد وجميعها تؤلف أنساقا للقيم (Emile Durkheim : 1938 , 95-98).

إن القيم الموجودة في المجتمع – في نظر دوركايم – تعبر عن نماذج مختلفة، وهي تتباين حسب تقسيم العمل والنشاط المستمر لكل فرد، غير مؤثرة في المجتمع بقدر مماثل، فتأثير بعضها في الحياة الاجتماعية أقوى من تأثير البعض الآخر وذلك بحسب نوع النشاط السائد في المجتمع الذي ترتبط به القيمة (محمد سعيد فرج: 198، 382).

وارتكانا إلى ذلك، يكشف "دوركايم" عن طبيعة التباين البنائي للمجتمع في تشكيل المعايير والقيم وأنماط التضامن الاجتماعي، محاولا تفسير تأثير تقسيم العمل في المجتمع على الأخلاقيات، حيث لاحظ عند مقارنته بين المجتمعات التقليدية (البسيطة) والمجتمعات الأكثر تطورا، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي، في حين يسود الثانية تضامن عضوي.

ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع حيث يتميز الضمير الجمعي باكتساب القوة والتأثير والاستقلال، ذلك أنه يعد نتاجا للتماثل الإنساني، بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين، ذلك أن تقسيم العمل في المجتمع وما يترتب عنه من تباين بين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات، كما أنه يتبدى في ظاهرة التضامن العضوي ذاتها، وكلما ازداد هذا التضامن رسوخا قلت أهمية الضمير الجمعي بحيث يستبدل القانون الجنائي القائم على جزاءات رادعة من أجل تدعيم التضامن الآلي المتمثل في التعبير القوي للقهر الاجتماعي بقانون مدني وإداري يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأفراد بدلا من العقوبة، ويزداد التضامن العضوي نفوذا بازدياد وتقدم المجتمعات وتدعيمها للتقدم الأخلاقي الذي يؤكد القيم العليا للمساواة والحرية والإخاء والعدالة (محمد الحسيني: 1982، 354-356).

هذه الفكرة لها أهميتها في الواقع المعيشي، حيث يلاحظ في المجتمع الجزائري أن الفرد الذي يعيش في بيئة ريفية يكتسب أنماطا سلوكية معينة كالتشابه في نوع العمل مثلا، مما يجعل علاقته الاجتماعية بمن يعيش معهم في تلك البيئة ترتكز على المعرفة الشخصية والولاء لرأي الجماعة، لكنه حينما ينتقل إلى العمل في المجال الصناعي في بيئة حضرية فانه يواجه أنماطا سلوكية مغايرة كقواعد العمل (تقسيمه مثلا)، بحيث تصبح علاقته بالآخرين في العمل قائمة على التساند الوظيفي، أي يصبح تضامنه مع الآخرين تضامنا عضويا، يفرضه عليه نوع العمل الذي يتسم بوجود قواعد معينة يخضع لها الجميع ونشوء صلات غير شخصية وعلاقات متغيرة مبنية على المصالح المتبادلة.

يبدوفي نظر "دوركايم" أن مصدر القيم التي يدين بها الفرد والتي تتجسد في سلوكاته ترتد إلى المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يستمد الفرد أحكامه القيمة حول ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه اجتماعيا من ثقافة المجتمع ، هذه القيم تتغير بتغير الظروف المحيطة بالفرد، أي أنها محكومة ومحددة بطرق بنائية ونوعية. فالتغيرات التي تحدث في بناء المجتمع هي المسؤولة عن تغير القيم والتقاليد والعادات الجماعية وذلك وفقا للحاجات والمطالب المتغيرة.

أما ماكس فيبر M. Weber فان نظريته السوسيولوجية تعتبر السلوك الذي تفرضه القيم هو سلوك يصدر أصلا لتحقيق قيمة اجتماعية معينة بالذات، ذلك أنه حينما يسلك الفاعل الاجتماعي سلوكا وفقا لقيمة ما أو طبقا لمثل أعلى، إنما تفرض عليه هذه القيمة أن يوجه نمط سلوكه وفقا لها، بمعنى أن القيم هي عبارة عن الموجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله، وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم سلوك الإنسان بطريقة ضاغطة أو قد تصنع هذه القيم بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان إلى السعي لتحقيقها (قباري محمد اسماعيل : 1979، 85-889).

وعليه يذهب "ماكس فيبر" للتعريف بعلم الاجتماع إلى القول بأنه "العلم الذي يحاول الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي قصد التوصل لشرح أسبابه ومجراه وآثاره" (Max Weber : 1949, 88). ومن هذا المنطلق يعد الفعل الاجتماعي عند " فيبر " بمثابة

الموضوع الرئيسي الذي تتمحور حوله الدراسات السوسيولوجية، فهو يشتمل على مظاهر السلوك الانساني التي يضفي عليها الأفراد معنى ذاتيا (Max Weber : 1949, 88). وتختلف أهمية هذه السلوكات تبعا لما يخلعون عليها هؤلاء الأفراد من هذا المعنى الذاتي. ويرى "فيبر" أن الشخص الفاعل (الفرد وفعله) هو وحدة التحليل الرئيسية للمجتمع على اعتباره أن الفرد البشري هو الكائن الوحيد الذي لديه سلوك له معنى، كما يضع سلوك الآخرين دائما في اعتباره، ومن ثم يكون فعله موجها نحوالآخرين. وعلى هذا الأساس فان مهمة علم الاجتماع هي اختزال لبعض المفاهيم مثل الدولة أو الرابطة أو الإقطاع (التي تشير إلى فئات معينة في التفاعل الإنساني) إلى فعل يمكن فهمه (سمير نعيم أحمد : 1982، 113-114).

يتضمن محتوى الفعل عند "ماكس فيبر" ثلاث عناصر (مؤشرات) أساسية للدلالة على الصفة الاجتماعية وهي:

1- الوعي: ويتعلق الأمر بوعي الشخص بسلوك الآخرين أو بحضورهم وتواجدهم.

2- المعنى (الدلالة): أي أن فعل الذات لابد أن تكون له دلالة، ويحمل معنى عند الآخرين وكذلك الأمر بالنسبة لفعل الآخرين ينبغي أن يكون هو الآخر ذا قيمة وله دلالة رمزية بالنسبة للفرد.

3- الفهم: وهذا يتجلى في تعبير الأفراد الآخرين من خلال فهمهم للسلوك أو بمعنى آخر فان هذا المعيار هو تتمة خارجية للعنصرين السابقين (Guy Rocher: 1968 , 25-27).

واستنادا إلى هذا الفهم يلاحظ أن " ماكس فيبر " يحدد الخصائص الأساسية المميزة لأي فعل اجتماعي ممثلة في داخل الذوات وفي إدراكهم وفي فهمهم لسلوك الآخرين. ولذا فالسلوك الخارجي الملاحظ موضوعيا هو الذي يمكن استخدامه كمؤشر للحكم على هذا الإدراك والفهم معا. وعلى هذا الأساس فان الفعل الاجتماعي عند" ماكس فيبر "يبني من خلال المعايير الداخلية للذوات الفاعلة في المجتمع، وبعبارة أخرى فهو كل سلوك بشري يحمل معنى ذاتيا يقصد إليه فاعله والذي يفترض فيه أن يكون واعيا بالسلوك المتوقع من الأفراد الآخرين الذين يوجه اليهم سلوكه.

كل ذلك يتجلى في أنماط سلوكية مرغوب فيها أو عنها اجتماعيا. وبذلك تكون مهمة علم الاجتماع مجسدة أساسا في الفهم التفسيري للأفعال الاجتماعية وتأثيراتها المختلفة. واستنادا إلى ذلك يصنف "فيبر" الفعل الاجتماعي في فئات أربعة وفقا لتقسيم عقلي مجرد وهي:

1- الفعل العقلاني المرتبط بهدف ما، وهو الفعل الذي يتميز فيه الفاعل بالإدراك الشامل للهدف المحدد، والتقدير السليم للوسائل المساعدة.

2- الفعل العقلاني المرتبط بقيمة، وهو الذي يهدف إلى التمسك بقيمة معينة لها أهمية كبيرة عند الفرد أكثر من اهتمامه بتحقيق هدف خارجي آخر.

3- الفعل الوجداني العاطفي، وهو الذي ينشأ عن حالة عاطفية أو نفسية مباشرة لدى الفرد.

4 - الفعل التقليدي، وهو الذي تحدده العادات والتقاليد والمعتقدات المجتمعة، وبالتالي فان سلوك الفرد يأتي كاستجابة لما اكتسبه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية (سمير نعيم أحمد: 1982، 114-115).

يرى "فيبر" في هذا المعنى أن الفعل الاجتماعي يتضمن مجموعة من المكونات التي تتمثل في الفاعل (الذي توجهه موجهات وأنماط محددة للسلوك) والموقف والهدف والوسيلة، ذلك أن الفعل يتضمن كل أنماط السلوك الإنساني طالما أن الفاعل يضفي على فعله معنى ذاتيا، وهذا يعني أن الفعل أو السلوك الاجتماعي يقوم به فرد فاعل داخل نظام اجتماعي وحدود معيارية وظروف تمكنه من السعي نحوتحقيق الأهداف، مستخدما الوسائل التي تتسق وطبيعة هذه الأهداف، وموجها بتوجهات قيمية يتحدد من خلالها ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه اجتماعيا (محمد كمال التابعي سليم: 1982، 282).

كان لهذا التصور صداه في كتابات تالكوت بارسوز T. Parsons عند تحليله البنائي الوظيفي للنسق، مؤكدا أن الفعل الاجتماعي (**) هو الموضوع الملائم لعلم الاجتماع، حيث يرى أن الإطار المرجعي للفعل ينطوي على ما يلي:

1- فاعل: وهو الذي يستهدف غايات ويصطنع وسائل لبلوغ هذه الغايات وبالتالي يمكن أن يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا.

2- موقف: وهو يتضمن مجموعة متنوعة من المنبهات الممكنة، وبصفة خاصة يتمثل في موضوعات وأشياء فيزيقية واجتماعية يرتبط بها الفاعل.

3- توجيه الفاعل إزاء الموقف: وهي تتمثل في الرموز والقيم والمعايير والقواعد التي تتحكم في توجيه الفاعل، وتحدد علاقته بغيره من البشر وبيئته الفيزيقية والاجتماعية والتي تضفي على الأفعال معنى معينا، أي هي تصورات لما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه اجتماعيا (Talcott Parsons : 1937, 13-16).

حاول "بارسونز" في هذا الإطار تحديد معنى القيمة حيث اعتبرها ظاهرة ثقافية، أو بالأحرى أنماطا ثقافية شاملة ذات جذور وعنصرا مهما من عناصر الموقف وموجها من موجهات الفعل الاجتماعي، ذلك الفعل الذي يعد سلوكا يتضمن القيام بعملية الاختيار بين البدائل، وتستند هذه العملية إلى القيم باعتبارها عنصرا في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيار أو كمستوى يتم على أساسه الاختيار بين بدائل التوجيه المتاحة في إطار الموقف (Andre Levy: 1982, 450-452).

إن الفعل الاجتماعي الذي توجهه القيم بناء على ذلك هو بالضرورة إتيان لشيء ما ورفض لشيء آخر، وهو حركة في اتجاه معين وابتعاد عن الاتجاه الآخر، إنه قبول أو رفض، مما يتضح أن الازدواجية والتناقض كامنان في عالم القيم. ولقد قدم "بارسونز" نموذجا من متغيرات النمط التي تمثل المحور الرئيسي للنظرية العامة في الفعل الاجتماعي، وتدل متغيرات النمط على البدائل التي تبدو في المعايير أو أنماط توقعات الدور في اختيارات الفرد، وعليه يقترح "بارسونز" في ذلك خمسة أزواج من هذه البدائل، يعتبرها شاملة على أساس مستوى معين من التعميم (Guy Rocher: 1968, 81-83).

وهكذا تتجلى محاولة "بارسونز" في تتويج الاتجاه الوظيفي عند تحليله للقيمة، ذلك أنه أعطاها معنى اجتماعيا عندما أشار إلى أنها من مكونات النسق، ومن الموضوعات الثقافية التي تتوحد بها الشخصية على اعتبار أنها عنصر مشترك في تكوين كل من نسق الشخصية والبناء الاجتماعي، مؤكدا على تماسك القيم، حيث يرى أنها تؤدي وظيفة مهمة في المحافظة على استقرار البناء الاجتماعي من حيث التضامن والتماسك، إذ تعبر عن الجوانب المقبولة اجتماعيا والمحددة في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيار عند الاختيار بين البدائل المتاحة.

3- الاتجـاه التاريخـي:

إن الأخذ بالمبدأ السوسيولوجي الذي مفاده أن تحليل الظاهرة الاجتماعية ومعرفة أسباب حدوثها يستلزم الرجوع إلى تاريخها والإطار الذي نشأت فيه، ذلك أنها لا تصدر من العدم ولا تنتشر في فراغ، وإنما يؤكدها الوجود التاريخي. هذا الرأي آل بأصحاب هذا الاتجاه في تحليل منتجات اجتماعية وتركيبات ثقافية، مرتبطة في ذات الوقت ببعدها الزمني. وعلى هذا الأساس يرد أصحاب هذا الاتجاه القيم إلى مبادئ الضرورة والفاعلية، فانطلقوا من حتمية التاريخ إلى دراسة العمليات الثقافية والصراعات التاريخية والأوضاع الطبقية، وتحليل الإمكانات الموضوعية لسائر الطبقات من خلال صراعاتها وآمالها ومخاوفها، تلك الآمال والمخاوف التي تنبثق من ظروف وضعية يحددها السياق السوسيوتاريخي. لذلك ليست القيم في التاريخ هي قيم أشياء، وإنما هي قيم أشخاص حيث أن الإنسان هو الكائن التاريخي الذي يضفي على سلوكه معناه ومغزاه كفاعل أخلاقي وكحامل للقيم. وعلى هذا الأساس يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القيمة هي قيمة الإنسان الذي ينتمي إلى ثقافة، وقيمة السلوك حين يتطابق مع الإرادة والتاريخ. فالمثل العليا والنوايا والتضحيات وقيم الوفاء والنبالة والشجاعة والبطولة كلها أمور نسبية متغيرة، يحملها الإنسان ككائن اجتماعي منخرط في زمرة أو أسرة، كما تخضع بالطبع لحكم الزمن وتنقاد لمنطق التاريخ (قباري محمد اسماعيل: 1979، 74-77).

وفي هذا الإطار يعد كارل منهايم K. Manheim المثل الحقيقي للنزعة التاريخية في دراسة الظواهر وتحليل طبيعة القيم، حيث قدم رؤية ترتبط بالسياق السوسيوتاريخي، منتقدا في بداية الأمر التفسير الماركسي وكذلك فكرة العقل الجمعي لدى "دروكايم" في تفسير طبيعة الظواهر الاجتماعية (قباري محمد اسماعيل: 1971، 428-478)، حيث يدعوإلى الرجوع إلى منطق المواقف السوسيوتاريخية عند تفسير طبيعة كل قيمة أو ظاهرة اجتماعية تظهر في المجتمع، ذلك أنه ينبغي الأخذ بفكرة المواقف الكلية عند النظر إلى الإنسان التاريخي في مشاركته في الحياة الاجتماعية واستجابته لها طبقا لأنماط فكرية سابقة عليه، إذ يرتبط الإنسان الاجتماعي بمواقف موروثة في الفكر والعمل، ومن ثم تصبح القيم صورا اجتماعية منتزعة من الأوضاع الاجتماعية والمواقف التاريخية المشخصة، فهي صور مجردة عن مادتها التاريخية ومحتوياتها الاجتماعية. كما يؤمن "مانهايم" بديناميكية العمليات التاريخية، أي بنسبية المواقف

السوسيوتاريخية وصلتها الوثيقة بسوسيولوجية المعرفة والفكر، وبالتالي تتغير القيم، وتختلف المقولات باختلاف المواقف والظروف الاجتماعية، أي أن الأفكار لا تنبثق إلا عن طبيعة روح العصر، تلك الروح التي تتمخض عن سائر العمليات التاريخية والثقافية القائمة في البناء الاجتماعي (قباري محمد اسماعيل: 1971، 430-435).

أما ماكس شيللر M. Sheller ، فإنه ينطلق أيضا في تحليله لطبيعة القيم من منطلق السياق السوسيوتاريخي، إذ يرى أنه لا يمكن فصل القيم عن مواقف الحياة، فهي تلازم وتصاحب كل عمل، وتتحقق في كل فعل، بالتالي فهي تصدر عن بنية الواقع التاريخي، لذلك يؤكد "شيللر" على مبدأ موضوعية القيم حين يرى أن الوعي بقيمة الأشياء هو بمثابة رد فعل إنساني أو حركة تبادلية بين عالم الأشياء ووجودها الواقعي من جهة، وبين عالم الذات وظروفها الاجتماعية من جهة أخرى. وأن القيم ليست صورا ثابتة على نحوما زعم "كانط" وغيره من الفلاسفة المثاليين. فالصورة المطلقة (للجمال) لا وجود لها بقدر ما يتحقق لنا في الواقع بعض أشكال حسية أو مضامين متغيرة لصور جزئية تعبر عن معنى (الجمال)، فما نسميه (بالجميل) إنما يتغير بالطبع بتغير الظروف الاقتصادية والتاريخية والأحوال الاجتماعية والثقافية، بمعنى أن (الجمال) إنما يعبر عن نفسه في صور تتحقق فيها مظاهر مختلفة ومتغيرة خلال سياق التاريخ (Nicholas Rescher: 1969 , 58-62).

تتجلى القيم على هذا الأساس في واقع فرد ملتزم بوضع معطى وأنه عند تحليلها يترتب علينا أن نلتمس الرجوع إلى تاريخ مزدوج، تاريخ الفرد وتاريخ المجتمع، ذلك أن الإنسان الحاضر له ماض معين وأن المشكلة التي تعترض سبيله، إنما تظهر له في لحظة معينة من لحظات سيرة حياته، ويبدو حلها لغيره في ثوب فعل وكأنه حلقة محددة متسقة من حلقات تاريخه الخاص، حلقة يكتنفها ماضيه من قبل ويتممها غده من بعد، وهذه الآفاق الشخصية الموقوتة تقع هي ذاتها في دائرة التاريخ الاجتماعي الأوسع (Raymond Aron: 1974 , 95-97).

4- الاتجـاه الثقـافـي:

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على الإطار الاجتماعي للقيم، وذلك بالنظر إلى نمط السلوك والثقافة، انطلاقا من أن العوامل الاجتماعية والثقافية لها أثرها الواضح في اكتساب القيم وصدور الأحكام القيميـة. وفي هذا المعنى يؤكد سانيال Sanial على أن الثقافة هي عملية تحقيق القيم. فالقيمة هي علاقة قائمة بين الذات والموضوع، ذلك أن الذات تنجذب بدافع القيمة نحو موضوع معين بقصد إيجاد عملية تكييف وتوازن، فهي عملية ثقافية دون ريب، ومن ثم كانت الثقافة هي محاولة دائبة لتحقيق القيم (قباري محمد اسماعيل : 1979، 88).

يركز أصحاب هذا الاتجاه على البعد الثقافي للقيم، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد منتجات ثقافية تصدر عن بنية الواقع الاجتماعي. وهذا التصور يعبر عنه بتريم سوروكين P. Sorokin من خلال نظريته السوسيولوجية التي مؤداها أن التفاعل الثقافي

الاجتماعي كوحدة ينبغي أن تحلل إليها الظواهر الاجتماعية، ذلك أن التفاعل ينطوي على ثلاث مكونات مترابطة ترابطا وثيقا وهي:

- الشخصية باعتبارها موضوع التفاعل.
- المجتمع باعتباره مجموع الشخصيات المتفاعلة.
- الثقافة باعتبارها مجموع المعاني والقيم والمعايير الموجودة لدى الشخصيات المتفاعلة، وباعتبارها كذلك مجموع الوسائل التي تنشئ هذه المعاني وتجعلها اجتماعية وتقوم بتوصيلها (نيقولا تيماشيف : 1982، 345).

ويرى "بتريم سوروكين" أن البيئة الثقافية الاجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا في تشكيل الشخصية، ذلك أن هذه الأخيرة هي عالم صغير يعكس العالم الكبير الثقافي الاجتماعي الذي يولد فيه الفرد وينشأ في إطاره. فحياة الفرد دراما كبيرة أولا من خلال عالمه الاجتماعي، ثم من خلال الخصائص البيولوجية لكيانه العضوي، وحتى قبل أن يولد الكيان العضوي يتدخل العالم الثقافي- الاجتماعي في التأثير على خصائصه وتحديدها، ويظل ملتزما دون لين بعملية التشكيل حتى وفاة الفرد وبعد وفاته أيضا. كما يؤكد "سوروكين" على الطبيعة التعددية لبناء الشخصية، فيعتبر تعدد الذوات في داخل الفرد انعكاسا لتعدد الجماعات والانا الاجتماعية المتعددة للفرد الناشئة عن عضويته في جماعات مختلفة (نيقولا تيماشيف: 1982، 345-351).

تؤكد الدراسات التي قامت بها كل من مارجريت ميد M. Meed وروث بندكت R. Bendekt انطلاقا من هذا التصور على أن "مقومات القيم إنما تستند أصلا إلى مقومات ثقافية، كما تعتمد على أنماط أو طرق تربوية متمايزة، فالنمط التربوي المستبد يولد قيم العدوان والصراع.

أما النمط التربوي الهادئ المتزن إنما يؤدي إلى تحقيق قيم الوداعة والطاعة، ويعبر هذا التمايز في نمط التربية عن صدور شخصية محددة المعالم داخل إطار ثقافة بعينها، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى تمايز الشخصية وذلك استنادا إلى تمايز نمط الثقافة وطريقة التربية" (قباري محمد اسماعيل: 1978، 184-185).

استنتاجات وتعقيب:

يكشف العرض التحليلي لإسهامات أصحاب المنظور الاجتماعي في تفسيرهم للقيم وتحديد أبعادها أنه ينطوي على مجموعة من الاتجاهات المتباينة من حيث طريقة التحليل، والمتفقة من حيث تأكيدها على الإطار الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى نمط السلوك أو الثقافة أو طبيعة الطبقة ومواقفها في التاريخ أو موجهات الدور في الموقف الاجتماعي. فينظرون إلى القيم على أنها تمثل نسقا من أنساق البناء الاجتماعي الذي يتبادل التأثير في بقية مكوناته والتأثر بها، كما أنها تعد نتاج خبرات اجتماعية تكونت نتيجة عمليات انتقاء جماعية يصطلح عليها أفراد المجتمع لتنظيم العلاقات فيما بينهم، وبالتالي فإن القيم تعد عنصرا مهما من عناصر الفعل الاجتماعي، ومحددا من محددات السلوك الإنساني، وأنها تتسم بالنسبية والديناميكية إذ تختلف باختلاف المجتمعات

وثقافتها، وتتباين بتباين المراحل التطورية التي يمر بها كل مجتمع، وذلك على اعتبار أن القيم تحدد ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه اجتماعيا.

ترتد القيم التي يدين بها الفرد إلى المجتمع الذي ينتمي إليه، أي أنه يستمد قيمه من نظم مجتمعه وعاداته وتقاليده وبمعنى آخر من ثقافته، فالقيم ليست إلا تعبيرا عن رغبات الأفراد في إرضاء المجتمع الذي ينتمون إليه. غير أنه يلاحظ في هذا التصور نوع من المبالغة في تجسيد شخصية المجتمع حتى توارت إلى جانبها شخصية الأفراد، وبذلك فقد الفرد حريته وفاعليته، وأصبحت القيم التي يدين بها الفرد من صنع المجتمع الذي ينتمي إليه، وإن الأخلاقية تقوم في طاعة الفرد لمواضعات المجتمع. ولكن الواقع أحيانا يشهد بأن مواضعات المجتمع كثيرا ما تكون بالية مما يدفع الأفراد إلى قيام ثورة على العرف الهزيل، والتحرر من القيم المتخلفة للمجتمع تطلعا إلى تغييرها بقيم سليمة جديدة تصدر عن الفرد، ومع ذلك لا ينبغي أن ننظر إلى الفرد والمجتمع نظرة استقلالية كما لوكان كل منهما منعزلا عن الآخر، إذ أن القيم التي يدين بها الفرد لا تصدر عن ذات الفاعل وحده ولا عن ذات المجتمع فقط، ذلك أن الحياة الأخلاقية هي حياة اجتماعية، وبالتالي لا يمكن للفرد أن يعيش في عزلة أو يذوب في المجتمع بحيث تتوارى فيه شخصيته تماما.

إن المواقف الاقتصادية في تفسير القيم هي إحدى الصور النوعية من المنظور الاجتماعي والتي تعتبر أكثر تحديدا في تفسير القيمة، غير أنها تختزل الفاعلية القيمية إلى مجرد نشاط اقتصادي يتمثل في إنتاج المقومات المادية الضرورية لحياة الإنسان، كما كشفت النظرية الماركسية المفسرة للقيم عن أهمية بعض القيم كقيمة العمل وتأثير البناء التحتي واعتباره المصدر الرئيسي للقيم، حيث أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا هاما في تشكيل القيم وتغييرها، تلك القيم التي تتصف بالطبيعة الطبقية، أي أنها تختلف باختلاف الطبقات، وأن لكل طبقة مفاهيمها وقيمها التي تتسق وطبيعة مصالحها ومكانتها الطبقية، فالقيم عند الماركسية شأنها شأن كل الظواهر الإيديولوجية بحيث تعد مجرد انعكاس لأسلوب الإنتاج الذي يتشعب إلى قوى إنتاجية وعلاقات إنتاج.

غير أنه في الواقع لا أحد ينكر أهمية الظروف المادية والعوامل الاقتصادية في سير التاريخ، ولكن هذا يتطلب أيضا وجود عوامل أخرى ذات تأثير كبير وهي متمثلة كلها في الإنسان صانع التاريخ، فاختراع أي أداة مثلا لابد أن يسبقه تصور وتفكير، وهو بفاعليته العقلية وما ينجم عنها من معرفة وفلسفة وأدب وفن قادر على تغيير الأحوال الاقتصادية. فالقيم ليست بالضرورة انعكاسا للظروف الاقتصادية، بل هي تعد أيضا أسلوبا لسير هذه الظروف حيث أنه بالرغم من وجود بعض القيم التي تنشأ عن أوضاع اقتصادية أو ظروف اجتماعية، إلا أن وراء هذه القيم النسبية المتغيرة توجد قيم عليا تتخطى الزمان والمكان. ومهما يكن من أمر، فإن ثمة علاقة تأثر وتأثير بين النسق الاقتصادي ونسق القيم وذلك انطلاقا من التساند الوظيفي بين مكونات البناء الاجتماعي.

كما كان لإسهامات بارسونز T. Parsons بنظريته السوسيولوجية في تفسير القيم دور كبير في إثراء المنظور الاجتماعي، غير أن تحليله في الواقع كان يتسم بالعمومية

والتجريد ولا يتسق ـ في بعض الأحيان ـ والأدلة الأمبريقية، الأمر الذي جعل بعالم الاجتماع السوفياتي بوبوف S. Popov ينتقد النظرية الوظيفية على أساس أنها تصور المجتمع على أنه نظام أبدي لا يعرف التطور والانتقال إلى وضع جديد، كما أنها تفسر الحياة الاجتماعية بمتاهات من الجدل الكلامي والتصورات القيمية البعيدة والمنفصلة عن الحياة الواقعية، ويرى "بوبوف" أن الوظيفية مثل غيرها من النظريات الاجتماعية الغربية التقليدية تدور في حلقة مفرغة لا تستطيع الخروج منها، وهي أن سيكولوجية الإنسان تحدد وعيه (س. ي بوبوف: 1974، 58-59).

كما يتضح أيضا أن "بارسونز" يؤكد على فكرة التوازن عن طريق الخضوع للمعايير السائدة والمشتركة بين الناس، وذهب إلى أن أساس الحياة المشتركة يكمن في الالتقاء بين التشكل النظامي Institutionnalisation (***) للقيم والمعايير في الإطار الاجتماعي واستدماج Intériorisation نفس القيم والمعايير داخل ذاتية الفرد. ويفسر الظهور المشترك لها بين العمليتين إلى وجود المجتمع البشري والاستقرار النسبي لهذا المجتمع. ويرى أن الإنسان غير قادر على تغيير الأنساق القيمية، لكن عليه أن يتكيف معها حيث أن الواقع الاجتماعي عنده يتسم بالسكون والثبات النسبي، ولابد أن يخلو المجتمع من الصراع ويسعى للتكامل.

وفي هذا المعنى يستشهد "بوبوف" بقول عالم الاجتماع الأمريكي زمران Zamran حيث يقول في كتابه الايديولوجيا السياسية المعاصرة: "لم تخلق مدرسة التحليل البنائي الوظيفي أكثر من أطر يمكن فيها وصف النظام الاجتماعي ولا أكثر من الوصف، وما اشبهها بأن نقول الكرسي مصنوع من الخشب وأن له أربع قوائم وظيفته أن يجلس عليه وأن هذا الكرسي لا يؤدي وظيفته إذا كان الجلوس عليه مستحيلا. وعلى هذا النحويبدوالنظام الاجتماعي فارغ المعنى، وأن هذه النظرية لا تضع في اعتبارها التغيير الاجتماعي، ولا يمكن أن تكون دليلا في الحلول والقرارات التي يجب علينا اتخاذها " (سمير نعيم: 1982، 211).

والمجتمع بهذا المعنى نظام أخلاقي في جوهره، أي أنه يرتكز على معايير ذات جزاء أخلاقي، وافترض "بارسونز" أن القيم بهذا المعنى تظل محافظة على استقرارها، ولم يطرح أية قضية واضحة حول تغيرها، فهو ينظر إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي، تحدد نمطه المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية، لكن كان الأجدر بـ "بارسونز" أن يقول بأن القيم والمعايير هما نموذجان مختلفان من الموجهات الرمزية للفعل، حيث أن القيم تحدد التفضيلات الاجتماعية أي الإقبال أو الإحجام على ما هو مرغوب فيه أو عنه اجتماعيا، بينما تحدد المعايير القواعد والالتزامات الاجتماعية.

ومهما يكن من أمر، فإن الملاحظ فيما قدمه أصحاب المنظور الاجتماعي من رؤى قصد تفسير القيم وتحليلها، يتبين أن ثمة خلافا بين هؤلاء العلماء بشأن تحديد العوامل المؤثرة في تكوين القيم. ومع ذلك فإن العرض التحليلي يكشف عن وجود نقاط التقاء تجمع بين مواقف الاتجاهات المختلفة التي تنضوي تحت هذا المنظور، وهي تتمثل في

كون أن القيم ظاهرة إنسانية، ذات طبيعة اجتماعية من حيث التأثير التبادلي ببقية الظواهر والمتغيرات الاجتماعية المتفاعلة معا داخل إطار البناء الاجتماعي.

كما أنها تعد نتاجا اجتماعيا ثقافيا يتكون نتيجة التفاعل، وتصدر عن بنية الواقع الاجتماعي، فيكتسبها الفرد مع عملية التنشئة الاجتماعية، لذلك فالأشياء والموضوعات لا تتضمن قيمتها في ذاتها بل تكتسبها من خلال ما يخلعه الإنسان عليها. وهي (أي القيم) تتسم بالديناميكية فتتغير بتغير مكونات البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وهي بذلك تختلف باختلاف الظروف المادية والمعنوية وتتباين بتباين المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع. كما أنها تتعدد داخل المجتمع الواحد وتختلف باختلاف الجماعات والمهن والبيئة الجغرافية، الأمر الذي يتيح الفرصة لظهور ما يسمى بالصراع القيمي داخل المجتمع عند تغير ظروف الأفراد، بحيث يظهر هذا الصراع بجلاء في المجتمعات التي تتعرض للتغير الاجتماعي نتيجة عوامل كثيرة منها البرامج التنموية أو بفعل الاحتكاك الثقافي بثقافات مختلفة.

من هذا العرض التحليلي للقضايا الرئيسية التي تنهض عليها مختلف المنظورات المفسرة للقيم يمكن مناقشة بعض الاستنتاجات العامة المشتركة قصد الكشف عن طبيعة القيم، وذلك من منطلق أساسي مؤداه أن محاولة جمع أهم الملامح المشتركة بين هذه المنظورات سوف يبلور طبيعة القيم ومدى تغيرها.

لقد كان لمختلف الاتجاهات السابقة العرض منطلق مشترك مفاده أن الإنسان حيوان اجتماعي وأخلاقي، أي لابد له أن يعيش مع غيره من الأفراد ويتفاعل معهم في مجتمع منظم، ذلك أنه يتميز دون سائر الكائنات الحية بالتأمل العقلي وحرية الاختيار، إذ ينفرد بالتبصر والإدراك مما يجعله ينزع بإرادته إلى الاستعلاء فوق حيوانيته، والتطلع بعقله إلى مستقبل أفضل فهو ينشد مثلا عليا يدين لها بالولاء، ويعمل على ضبط نوازعه والتحكم في أهوائه في ظل قيم عليا توجه سلوكه وتحكم علاقاته الاجتماعية بغيره من الأفراد.

وارتكانا إلى هذا الفهم، تؤكد مختلف الاتجاهات على أن القيم تعد إحدى محددات السلوك الإنساني وموجهاته، فالإنسان كما يقول "كلايدكهون" حيوان مقوم، إذ يميل بطبيعته إلى استحسان بعض الأفعال واستهجان البعض الآخر من خلال إصدار أحكام معينة على الأشياء والموضوعات، متأثرا بالمحيط الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه.

كما كان لإسهامات أصحاب مختلف الاتجاهات الفرعية التي تندرج ضمن المنظور الاجتماعي، بشأن تفسير القيم والوقوف على طبيعتها أثر في بلورة القيم من خلال محاولة تفسير ما عجز عنه النفسانيون من إيضاح الثنائية التي يحس بها الفرد في أعماقه، بين ما تسوقه الرغبة إلى إتيانه وبين ما يرغمه المجتمع على فعله. فالفرق بين النفسانيين والاجتماعيين هو أن ما يعد إلزاما اجتماعيا لدى الفريق الأول ليس شيئا إلا لأن الفرد قد تمثله داخليا وأصبح جزءا من تكوينه النفسي الذي يجري مجرى الحتمية السيكولوجية التي تتجلى في طريقة إطلاق اللاوعي لمكوناته، أو في الصلة بين المثير والاستجابة أو غيرها من التفسيرات النفسية المتعددة. بينما هو عند الاجتماعيين صادر

عن عقل جمعي يجعل الفرد جزءا من جهاز أكبر وتكوين أشمل هو المجتمع الذي يوجد خارج الأفراد وداخلهم ولكن على نحومستقل (صلاح قنصوة: 1980، 201-202).

ولكن في الواقع يمكن القول أن هناك علاقة تكاملية بين سيكولوجية الفرد والعقل الجمعي، وأن السلوك الاجتماعي للفرد هو تجسيد لقيم المجتمع، كما أن للفرد كذلك القدرة على تغيير بعض الأنماط السلوكية المجتمعية التي لا تتماشى والمرحلة التطورية التي يعيشها، الأمر الذي يمنحه حرية الاختيار بين البدائل المتاحة نتيجة عملية التكيف المنشودة.

قائمة المراجع العربية

1. اسماعيل قباري محمد: علم الاجتماع الألماني، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971.
2. اسماعيل قباري محمد: قضايا علم الأخلاق (دراسة نقدية من زاوية علم الاجتماع)، الطبعة الثانية الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
3. اسماعيل قباري محمد: علم الاجتماع والأيديولوجيا، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.
4. الحسيني السيد محمد: التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي، القاهرة: مطابع سجل العرب، 1982.
5. بوبوف س ي: نقد علم الاجتماع البرجوازي، ترجمة (نزار عيون السود)، الطبعة الثانية، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1974.
6. دور كايم اميل: قواعد المنـهج في علم الاجتماع، ترجمة (محمود قاسم، السيد محمد بدوي)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1961.
7. نعيم سمير أحمد: النظرية في علم الاجتماع، الطبعة الثانيـة، القاهرة: دار المعارف، 1982.
8. عارف محمد: المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الأول، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 1982.
9. فرج محمد سعيد: البناء الاجتماعي والشخصية، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
10. قنصوة صلاح: نظرية القيم في الفكر المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980.
11. روشيه جي: علم الاجتماع الأمريكي (دراسة لاعمال تالكوت بارسونز)، ترجمة (أحمد زايد ومحمود الجوهري)، القاهرة: دار المعارف، 1981.
12. تيماشيف نيقولا: نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)، ترجمة (محمود عودة وآخرين)، الطبعة السابعة، القاهرة، دار المعرف، 1982.
13. خاطر أحمد مصطفى: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي (رؤية نظرية وواقعية)، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1990.
14. ابراهيم هلا محمد: القيم والعادات والتقاليد في العائلة اللبنانية، دراسات عربية، بيروت، العدد (4)، فيفري 1986.
15. محمد كمال التابعي سليم: التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية (رسالة دكتوراه دولة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1982.

المراجع الأجنبية

1. Aron Raymond, "La sociologie allemande contemporaine", Paris: F. Alcan, 1974.
2. Durkheim E., "L'éducation morale", Paris: Librairie Félix Alcan, 1938.
3. Grawitz Madeleine, "Méthodes des sciences sociales", 4ème édition, Paris: Dalloz, 1979.
4. Levy Ander, "Psychologie sociale", Tome 2, Paris: Dunod, 1982.
5. Mering, Von Otto, "A grammar of human values", Pittsburgh University of Pittsburgh Press, 1961.
6. Moore Wilbert E., "Readings on social change", New Jersey: Prentice hall. Inc. Englewood Cliffs, 1967.
7. Talcott Parsons, "The structure of social action", New York: the free press. 1937.
8. Rescher Nicholas, "Introduction to value theory", New Jersey: Prentice hall Inc. Englewood Cliffs, 1969.
9. Guy Rocher, "Introduction à la sociologie générale: l'action sociale", LTEE / Edition H.M.H. 1968.
10. Weber Max, "The theory social and economic organization", New York, Ed: Ed Alfred, 1949.

الهوامش

(*) كما ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من عدة قضايا رئيسية مترابطة ومتداخلة نجملها فيما يلي:

- النظر إلى أي شيء سواء كان كائنا حيا أو اجتماعيا، وسواء كان فرد أو جماعة أو مجتمعا أو حتى العالم بأسره على أنه نسق (نظام)، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة.
- لكل نسق احتياجات لابد من الوفاء بها وإلا فان النسق سوف يفني أو يتغير تغييرا جوهريا. فكل مجتمع يحتاج مثلا لأساليب لتنظيم السلوك (القانون) ومجموعة لرعاية الأطفال (الأسرة)، وهكذا.
- لابد أن يكون النسق دائما في حالة توازن، ولكي يتحقق ذلك فلابد من أن تلبي أجزاءه المختلفة احتياجاته.
- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون نافعا وظيفيا، أي يسهم في تحقيق توازن النسق، وقد يكون ضارا وظيفيا أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي أي عديم القيمة بالنسبة للنسق.
- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع مثلا لرعاية الأطفال يمكن أن تقوم بها الأسرة أو دار الحضانة، وهكذا ...
- وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة، فالتحليل الاجتماعي الوظيفي لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف.

أما عن وحدات الدراسة، فهي تختلف من باحث لآخر، فمنهم من يركز على تحليل أنساق صغيرة (كالمجموعات)، ويمثل هذه النظرة (كورث ليفن)، وتعرف باسم وظيفية الوحدة الصغرى، ومنهم من يتخذ المجتمع كنسق للتحليل البنائي الوظيفي كما هو الحال عند (روبرت ميرتون، جورج هومانز، واميل دوركايم)، ومنهم من يتخذ من الفعل الاجتماعي كوحدة أساسية للدراسة كما فعل (ماكس فيبر وتالكوت بارسونز).

للمزيد من الشرح والتفصيل، أنظر سمير أحمد نعيم، النظرية في علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف، 1982، 187-212.

(**) يعرف "تالكوت بارسونز" الفعل الاجتماعي - بالمعنى الذي استخدمه - هو كل ضروب السلوك البشري التي تدفعها وتوجهها المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، وهي معان يأخذها في اعتباره ويستجيب لها، أي أن الفعل الاجتماعي هو سلوك هادف يتحقق من خلال الفاعل الذي يسعى إلى تحقيق هدف، مستخدما في ذلك وسائل تمكنه من تحقيق هذا الهدف في إطار موقف ورموز وقواعد

ومعايير وقيم محددة وموجهة للسلوك. وبناء على ذلك فإن الخاصية الجوهرية للفعل هي حساسية الفاعل لمعاني الأفراد والأشياء من حوله، وإدراكه لهذه المعاني وردود فعله تجاه المؤثرات التي تنقلها، ولقد تجنب "بارسونز" الخلط بين الفعل الاجتماعي والسلوك الفردي، وحاول على العكس من ذلك ـ تعميم الفكرة بحيث تنسحب على أي كيان سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا ـ يمكن أن يفسر سلوكه في ضوء المعاني التي يشتمل عليها فعله. ولهذا يرى "بارسونز" أن كل فعل عبارة عن سلوك، ولكن كل سلوك ليس بالضرورة فعلا، لأن الذي يميز الفعل عن السلوك هو عنصر اتخاذ القرار الذي يقع بين المنبه والاستجابة، ووحدة التحليل هي الفاعل.

(***) وهي عملية تتحول بواسطتها القيم الثقافية إلى قواعد ومعايير داخل النسق الاجتماعي في شكل نظم اجتماعية مقررة كأن تتحول قيمة العدالـة إلى قاعدة أساسية في النسق الاجتماعي، فتصبح الفكرة المجردة التي كانت قائمة في النسق الثقافي قاعدة أو معيارا لتنظيم الحياة الاجتماعية في مجالاتها الواقعية مما يؤدي إلى نشأة المؤسسات التي تؤدي إلى التنفيذ الفعلي لهذه الفكرة كالمحاكم التي تنظم وظائفها على أساس فكرة العدالة.

أما الاستدماج أو الاستدخال ويعني بها عملية تستدمج بمقتضاها قواعد ومعايير النسق الاجتماعي التي تستند بدورها إلى القيم الثقافية داخل شخصية الفرد بواسطة التنشئة الاجتماعية، ويتشرب الفرد خلال ذلك دوره الاجتماعي الذي يتوقع القيام به.

للمزيد من التفصيل، انظر محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الأول، الفصل الرابع ، 183-309. □